

التشكل التاريخي للمجتمع وللنظام السياسي في إيران

The historical formation of society and the political system in Iran

حنان بلاهدة¹*¹ جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، (الجزائر)hananebelahda@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/05/30

تاريخ الارسال: 2025/03/10

ملخص: يُعتبر المجتمع بكل أطيافه البشرية الأساس الذي تُبنى عليه الدولة، والتي لا يمكن أن تنشأ دون وجود هذا المجتمع، فالعامل البشري يُشكل البعد الحيوي للنشاط السياسي، وإيران من الدول التي مرّ تشكيل المجتمع فيها بعدة مراحل، الأمر الذي أدى إلى وجود تنوع عرقي، لغوي وديني فيها، تمكنت من احتضانه في إطار نظامها السياسي الذي مرّ بمراحل تاريخية انتقل فيها من الشهنشاهية إلى الخمينية، رافعاً لشعار الاعتدال والحوار و محافظاً على مكاسب ثورته التي أنتجت نظاماً سياسياً مبني على نظرية ولاية الفقيه.

الكلمات المفتاحية: التشكل التاريخي؛ النظام السياسي؛ الخمينية؛ الشهنشاه؛ إيران.

Abstract: The society, in all its human diversity, is considered the foundation upon which the state is built, and an state cannot exist without this society. The human element constitutes the vital dimension of political activity. Iran is one of the countries whose societal formation has gone through several stages, which has led to the presence of ethnic, linguistic, and religious diversity, which it has been able to embrace within its political system. This system has undergone historical phases, transitioning from the Shah regime to Khomeinist revolution, raising the banner of moderation and dialogue, while preserving the achievements of its revolution that resulted in a political system based on the theory of Welayat-e Faqih.

key words: Historical formation; Political system; Khomeinism; Shahdom; Iran;

مقدّمة:

تتميز إيران بكونها بلد متعدد القوميات العرقية والمذهبية، وجميع هذه الأطياف كانت ولا تزال تنطوي تحت خيمة واحدة هي الشعوب الإيرانية، وتحتل القومية الفارسية المكانة الأكثر بروزاً وتأثيراً في النظام السياسي عبر التاريخ، وقد كانت الثورة الإيرانية في عامي 1978 - 1979 من أكبر ثورات القرن العشرين بعد الثورتين الروسية والصينية، وقد اشترك فيها الكثير من التيارات السياسية، الدينية والليبرالية والماركسية والقوى السياسية للأقليات من كردية وعربية وآذرية، ضد نظام الشاه، فقد أفرزت نظاماً سياسياً تُسيطر عليه النخبة الدينية الحاكمة التي تتمتع بامتيازات دستورية واسعة وبسيطرة فعلية كاملة على حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني.

فما هي أهم المراحل التاريخية التي مرّ بها المجتمع الإيراني ونظامه السياسي؟ ولمعالجة هذا التساؤل اعتمدنا على المحاور التالية:

المحور الأول: التشكيل التاريخي للمجتمع الإيراني.

المحور الثاني: النظام السياسي في إيران من الشهنشاهية إلى الخمينية.

1. التشكيل التاريخي للمجتمع الإيراني

تعتبر إيران دولة ككل الدول ذات تنوع كبير في القوميات التي تقطنها، فقد استقرت فيها شعوب مختلفة لها لغات وثقافات وقيم متنوعة بالإضافة إلى مذاهبها المختلفة؛ وهو ما يتوجب عليها أن تضعه في عين اعتبارها خاصة مع تزايد التعداد السكاني لهذه القوميات.

1.1 جذور المجتمع الإيراني:

تعود الجذور الأولى للمجتمع الإيراني إلى القبائل الآرية الهندية، التي سكنت ما يُعرف بالهضبة الإيرانية (2000 سنة قبل الميلاد) وقد تشكّلت أول مملكة ذات نزوع إمبراطوري في شمال غرب إيران (728 ق م/ 550 م) سُميت بمملكة ميدي (Median kingdom)، ودخلت القبائل الخاضعة للميديين في تنافس مع القبائل الأخرى وبخاصة الفرس إلى أن تمكن (كورش الكبير) من توحيد الطرفين في الإمبراطورية الأخمينية (648-330 ق م) وعُرفت بقوتها العظمى (وليد، 2010، صفحة 17).

دخلت هذه الإمبراطورية في صراع مع أثينا في سنة 333 ق.م وبعدها دخلت في صراعات عديدة مع روما، وظهرت في هذه المرحلة الإمبراطورية البارثية أو الفارسية (248 ق.م-224م) التي هُزمت على يد الأسرة الساسانية عام 224م. وقد اتسعت الإمبراطورية الساسانية إلى غرب آسيا ووصلت حتى مصر وسُميت إمبراطوريتهم "إيران شهر" وكانت ديانتهم الرسمية هي الزرادشتية (عبدة النار)، وقد إنهزم الساسان في معركة القادسية 632 م على يد العرب.

شكّل دخول الإسلام نقطة تحول كبرى في التاريخ الإيراني، فقد اندمجت إيران كُرهاً في كيان سياسي كبير، فطيلة 5 قرون لم تتمكن الدولة الأموية من أسلمت المجتمع إلاّ بنسبة قليلة، ومع نهاية ق 11 أسلم المجتمع الإيراني ككل. وكان الإيرانيون قد قبلوا الإسلام كعقيدة جديدة مع تشبّثهم باللغة

الفارسية، كما برزت مدينة خرسان في فترة الحكم العباسي التي كان لها دور في الثورة العباسية في القرن الثامن ميلادي عن طريق أبو مسلم الخراساني الذي احتل دمشق وبعدها نقل العاصمة إلى بغداد. ومع نهاية القرن العاشر تنامي دور البويهيين (934-1055م) حيث غلب الطابع الفارسي على الإدارة العباسية، وقد عرفت إيران عدّة محاولات لإحياء الثقافة الفارسية نذكر على سبيل المثال السلاجقة الذين إعتمدوا منذ القرن 11م على اللّغة الفارسية كلغة للسياسة والأدب إلى أن إنهمزوا على يد الخوارزميين في عام 1194م، وبعدها بدأت إيران في الخضوع التدريجي للمغول منذ 1219م وسيطر تيمورلنك عليها منذ 1831م، وقد ظلت إيران دولة سنية المذهب حتى قيام الدولة الصفوية عام 1501م ، والتي جعلت من المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة، وقد كان للإدعاء الصفوي بأنهم من نسل علي وفاطمة حتى الإمام السابع موسى الكاظم، وتعيين الحدود السياسية لهذا الكيان الإيراني والتأكيد على الفارسية هي من أبرز نتائج الدولة الصفوية.

وكان لظهور القجار في إيران من 1781-1925 تأثيراً عليها بحيث تنامت الإمتيازات الأجنبية في إيران وظهر التنافس البريطاني الروسي، كما احتدمت المواجهة بين السلطة القاجرية ورجال الدين الشيعة الأمر الذي إنتهى بما عُرف باسم الثورة الدستورية 1906 التي أدت إلى حدوث إنتخابات نيابية، وحق المجلس النيابي في عزل الوزراء، والتأكيد على المذهب الجعفري الإثني عشري مذهباً رسمياً للدولة، مع حرية العقيدة. (وليد، 2010، صفحة 28)

وقد بدأ النفوذ الأمريكي في إيران منذ 1911 وذلك باستخدام خبراء أمريكيين في الشؤون المالية والإدارية، وخلال الحكم القاجري كانت إيران منكفية داخلياً خاصة وأن محيطها الخارجي خضع لأشكال مختلفة من النفوذ والانتداب والإستعمار المباشر، فبعد حكم القاجار دخلت إيران مرحلة جديدة في عهد آل بهلوي في الفترة من (1925-1979)، حيث عرفت هذه المرحلة إمتزاجاً بين النزعة الفارسية القومية مع نزعة التحديث في المجالات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية، فقد حكم إيران الأب رضا بهلوي (1925-1941) ثمّ ابنه محمد رضا (1941-1979) وتميزت هذه المرحلة بالتصادم بين آل بهلوي ورجال الدين، حيث أمر الأب بإنشاء محاكم مدنية وبالتالي منع رجال الدين من ممارسة القضاء، كما قامت الدولة بالإستلاء على أملاك الأوقاف التابعة للمؤسسات الدينية، في حين الابن كان عكس والده، ففي فترة محمد رضا بهلوي كان فيه تحالف بين رجال الدين والقوى الوطنية في ثورة محمد الصادق (1951-1953)، وتكرّر الأمر في 1963 مع إعلان الشاه ما سمي بالثورة البيضاء (وهي فترة بدأ فيها بروز آية الله الخميني) وتواصل التصادم مع الحركة الدينية حتى عام 1979 عندما نجحت هذه الحركة في خلع محمد رضا بهلوي، الذي تميزت مرحلته بتزايد النفوذ الأمريكي، من خلال تواجد شركات النفط والمستشارين العسكريين، وكذلك التوظيف السياسي الأمريكي لإيران لصد النفوذ الشيوعي وكذا تعميق العلاقات الإيرانية الإسرائيلية.

2.1 التركيبة الديموغرافية في إيران:

تشكّل التركيبة الديموغرافية من جملة من الخصائص العددية والعمرية، التوزيع الجغرافي والخصائص العرقية للسكان، كما أنّ لهذه التركيبة انعكاس على الإستقرار السياسي داخل الدولة وعلى سياساتها الخارجية.

بالنسبة لعدد السكان في إيران، نجد أنّ المركز الإحصائي الإيراني يُشير إلى أنّ عدد سكان إيران قد ارتفع من 3.33 مليون نسمة عام 1975 إلى نحو 50 مليوناً عام 1986 ثمّ ارتفع ليصل إلى 64.6 مليون عام 1997، وإلى ما يقرب من 67 مليوناً وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2001. (الرشيدي، 2007) وفي آخر إحصائيات بلغ عدد السكان في إيران 77.891.220 نسمة طبقاً لتقديرات جويلية 2011 بمعدل نمو بلغ 1.248%، ومن المتوقع أن يصل إلى 83.1 مليون نسمة عام 2015، وبلغ 84 مليون نسمة سنة 2020.

بالنسبة للتعليم فإنّه يُلاحظ تراجع ملحوظ في نسبة الأمية منذ 1979، فقد بلغت في نفس السنة حوالي 48% (فوق سن 15 سنة)، تراجعت في 1994 حيث بلغت 27.9%، علماً أنّ الإحصاءات الرسمية الإيرانية تُشير إلى أنّ نسبة الأمية بين 2006-2007 بلغت بين الذكور 11.3%، وبين الإناث 19.7%، كما يدلّ الرصد العلمي الذي يقوم به معهد المعلومات العلمية والتقارير الخاصة بالمجلات العلمية (journal citation reports)، على أنّ الباحثين الإيرانيين يحققون تقدماً مُتسارعاً في الميادين العلمية التطبيقية، فقد بلغ عدد البحوث التي أنجزها العلماء الإيرانيون في 20 فرعاً علمياً من 1997-2007 حوالي 21661 بحثاً، هذه البحوث تنصب كلّها على فروع الكيمياء والفيزياء والهندسة والطب. (وليد، 2010، صفحة 47)

والملاحظ على توزيع السكان في إيران أنّه متفاوت، حيث نجد الكثافة منخفضة إلى أقل من 1ن/كلم² وهذا هو حال المقاطعات الجنوبية والشرقية من الأقاليم الصحراوية، وترتفع إلى أكثر من 60 ن/كلم² في المناطق الصناعيّة الحديثة مثل مدينة أصفهان وكذلك في المناطق الغربية والشمالية وحتى الشمالية الغربية من إيران.

ويتضح من خلال سردنا السابق حول جذور المجتمع الإيراني أنّ هناك تنوع في التركيبة الإثنية، فمعظم الأقليات فيها تتواجد على الحدود فبالنسبة للأكراد في إيران نجدهم يتمركزون في ولايتي "كرمن شاه" و"أزدلان" ومقاطعة "لورستان" في المنطقة الغربية لإيران في جبال زغروس، فهم يعيشون في مساحة 125.000 كلم²، يتواجدون على الحدود مع كل من العراق وتركيا. (فؤاد، 1999، صفحة 104) في حين يتواجد اللور (شبه بدو) في المناطق الغربية الجبلية في أواسط جبال زغروس، أمّا البلوش فيتمركزون على الحدود مع باكستان، بينما يتركز العرب في المناطق الوسطى الغربية على الحدود مع العراق وكذلك يتواجدون في المناطق الجنوبية الغربية على ساحل الخليج العربي. كما يتركز الأذريون وهم من أصول تركية في أقصى الشمال الغربي وهم الأقلية الأكبر بعد الفرس. (وليد، 2010، صفحة 52)

يزيد عدد القوميات في إيران عن 30 قومية ويُشكّل الفرس نحو 50% من هذه القوميات، ثمّ يأتي بعدهم الأذربيجانيون وهم من أصل تركي تترى نحو 20%، في حين الأكراد يمثلون 9%، وهناك مجموعات من القوميات القليلة العدد نسبياً وعلى رأسهم التركمان والقاجار والأفشار، في حين نجد التمرکز العربي في عربستان (الأهواز- خورستان) وفي الأقاليم البحرية المطلة على الخليج العربي وخليج عُمان، كما يعيش في إيران مجموعات من الأرمن والأفغان والأشوريين والأترّك، وفيما يتعلق بالمعتقدات الدينية فإنّ غالبية السكان يدينون بالإسلام 96% ومعظمهم على المذهب الشيعي الجعفري، ويُدين قلة من السكان بالمزدكية والمسيحية واليهودية، بحيث نجد نسبة الشيعة 89% من إجمالي عدد السكان، والسنة 9%، بينما 2% هي حصة من يدينون باليهودية والمسيحية والمزدكية وغيرهم.

الملاحظ على التركيبة البشرية في الجمهورية الإيرانية هو أنّ السكان يتمركزون في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة، في حين نجد تشتت سكاني في المناطق الداخلية والشرقية الجافة والوعرة، وبالنسبة للأقليات الموجودة على الأرض الإيرانية فهي تتمركز معظمها على الحدود.

ونجد أنّ إيران رغم إحتواءها لهذا التنوع العرقي إلّا أنّها تمكنت من توظيفه كآلية لتفعيل علاقاتها الخارجية في إطارها الإقليمي، خاصةً وأنّها تقع بين بحر قزوين من الجهة الشمالية والخليج العربي من الجهة الجنوبية، مكّنها هذا الموقع من توسيع دائرة نفوذها إلى الجمهوريات الإسلامية شمالاً وإلى الهلال الخصيب حيث نجد النفوذ الإيراني في العراق، سوريا، لبنان وحتى في الخليج العربي البحرين و سلطنة عُمان... ومنه نتوصل إلى نتيجة مفادها أنّ إيران رغم ما يحمله هذا التنوع العرقي من تأثيرات عليها إلّا أنّها وظفته إيجاباً بما يخدم مصالحها وأهدافها سواءً مع جوارها العربي أو جوارها الآسيوي.

2. النظام السياسي في إيران من الشهنشاهية إلى الخمينية

من البديهي أنه لا يمكن فهم السلوك الخارجي لأي دولة كانت دون العودة إلى فهم الإفرازات التي ينتجها نظامها السياسي ومؤسّساته، وإيران مرت بمرحلتين أساسيتين في تاريخها تميزت بحكم الشاه ثمّ بسقوطه إثر قيام الثورة .

1.2 النظام السياسي لإيران ما قبل الثورة:

إيران ومنذ مئات السنين وهي تأخذ بنظام الشهنشاهية، فالشاه أيّ الملك بيده جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعليه فإنّ صلاحياته غير محدودة، وقد قام محمد رضا شاه بتتويج نفسه إمبراطوراً على إيران في 1967/10/26 وعادت الشهنشاهية معه إلى الوجود. ويمكن أن نجمل أهم ملامح النظام السياسي لإيران ما قبل الثورة فيما يلي:

1.1.2 السلطة التنفيذية:

1.1.1.2 الملك: نظام الحكم في إيران ما قبل الثورة يعتمد على الملكية (الملك) وهي وراثية، وتكون مستقرة في سلالاته لأولاده الكبار مع إستثناء النساء من ولاية العهد، ويجب أن يُمنح شرف الولاية لأكبر أبناء الملك من أم إيرانية الأصل، وفي حال عدم وجود ذكور للملك فإنّ تعيين وليّ العهد يتمّ بإقتراح من

الملك مع مصادقة المجلس النيابي شرط أن يكون من العائلة القاجرية، وللشاه صلاحيات واسعة فهو من يُمثّل الدولة داخلياً وخارجياً. (البسيوني، 2006، الصفحات 21-22)

2.1.1.2 مجلس الوزراء: الملك هو الذي يختار رئيس الوزراء وبإيعاز منه يتم تعيين الوزراء وله الحق في إقالته (رئيس الوزراء)؛ وبالنسبة لصلاحيات مجلس الوزراء فهو يختص بالسياسة العامة للدولة، ويُناقش التقارير والإقتراحات التي يرفعها كل وزير عن وزارته بالمصادقة أو الرفض، ومن إختصاصات الوزراء تطبيق الأنظمة والقوانين كلّ فيما يتعلق بوزارته، وهو أيضاً ممثّل لوزارته أمام البرلمان ويُدافع عن سياسته، ومع ذلك ظلّ مجلس الوزراء وما يحتويه رهناً بمزاج الشاه ومشيتته.

2.1.2 السلطة التشريعية:

من ميزات السلطة التشريعية في إيران هي عدم خضوعها لهيئة واحدة من هيئات الحكم، وإنّما يتولاها الملك بالإشتراك مع مجلس الشيوخ ومجلس النواب، حيث لا يصدر قانون إلّا إذا أقرّه البرلمان وصادق عليه الملك.

1.2.1.2 مجلس الشيوخ: كان يتألف من 60 عضواً، ثلاثون منهم يختارهم الملك ويكون خمس عشر منهم من أهالي طهران والباقيون من المدن الأخرى، وفيما يتعلق بالثلاثون المنتخبون خمس عشر منهم يتم إنتخابهم من طهران والمتبقون من المدن الأخرى، مدّة عضويته ست سنوات قابلة للتجديد.

2.2.1.2 مجلس النواب: عدد أعضائه 200 عضواً وهو ممثّل للشعب في كافة الأمور السياسية وغير سياسية، لايجوز للعضو أن يجمع بين عضوية المجلسين (الشيوخ والنواب)، وظيفة هذا المجلس تتلخص في وضع القوانين والتصويت على الميزانية وإنتخاب وليّ العهد. (البسيوني، 2006، صفحة 26)

لقد برّر الشاه الطابع الإستبدادي لنظام الحكم بقوله: " هناك ضعف متأصل في المجتمعات الشرقية، وكم هي بحاجة لأن تُحكم بيد من حديد، فالشعب جاهلٌ لكنّه قادرٌ على فعل الخير إذا ما وجهته الدولة نحو هذه الغاية " (البسيوني، 2006، صفحة 27) ومن وجهة نظره كان هو الدولة.

3.1.2 الحياة الحزبية والممارسة الديمقراطية:

قبل نهاية الخمسينيات كان الشاه يمنع إقامة الأحزاب السياسية، ويعمل على حل الأحزاب القديمة كالجمهورية الوطنية التي قادها مصدق وكذلك الحزب الشيوعي الإيراني، ومع نهاية الخمسينيات أراد الشاه إضفاء الممارسة الديمقراطية بإنشائه لحزبين هما: حزب الوطنيون وحزب الشعب الذي كان من الناحية الشكلية حزباً مُعارضاً؛ وفي عام 1963 شكّل حزب جديد للملكية عُرف بإسم حزب إيران الحديثة الذي ظلّ يُمارس دوره ضمن سياسة الشاه، غير أنّه في 1975 تمّ تشكيل حزب جديد يستوعب كلّ الطبقات الإجتماعية، سُمي بحزب النهضة والذي هدف من وراءه إلى كسب الأشخاص والوقت، وقد حدّد الشاه الأسس التي يقوم عليها هذا الحزب في أمور ثلاثة هي:

أ- الولاء للدستور وللملك، ولثورة الشاه والشعب.

ب- كل من لا يُخلص لهذه المبادئ يُعتبر خائناً ويُحكم عليه بالحبس أو النفي خارجاً.

ت- كل من يؤمن بالمبادئ السابقة ولا يُشارك في النشاطات السياسية للحزب، يُحرم من التمتع بأيّة حقوق إجتماعية أو إمتيازات.

وقد ترتب عن هذا إعلان الأحزاب الموالية للملكية في إيران حلّ نفسها وانضمامها للحزب الجديد، في حين أنّ الأحزاب التي رفضت الاندماج مُنعت من ممارسة نشاطها الحزبي غير أنّ هذا الحزب تمّ حلّه من قبل الشاه في نهاية 1978 بسبب الغضب الشعبي. (البسيوني، 2006، الصفحات 30-32) بعد هذا العرض للنظام والحياة الحزبية في إيران، يتضح أنّ النظام السياسي الإيراني قبل الثورة ظاهرياً هو نظام ملكي دستوري، لكنّه في واقعه نظام ديكتاتوري استبدادي وهذا ما يُفسّر قيام الشاه بإنشاء هياكل سياسية وهمية مُوحياً بممارسة ديمقراطية حقيقية، والتي كان لها الأثر الكبير في زيادة التخلف السياسي والاقتصادي للشعب الإيراني، يُضاف إلى ذلك سياسة القمع التي كان ينتهجها الشاه من أجل السيطرة على الوضع وإطالة عمر النظام والحيلولة دون سقوطه. لكنّ قيام الثورة خيّبت آمال الشاه وقضت على ديكتاتوريته الفجّة وقادت تطلعات الشعب للإصلاح.

2.2 قيام الثورة وإعادة تشكيل النظام السياسي الإيراني:

تمتعت الثورة الإيرانية بخصوصية معيّنة، فمن ناحية فوجئ المراقبون والساسة بسرعة انهيار نظام الشاه الذي ظن أنّه محمي داخلياً وخارجياً، ومن ناحية أخرى فإنّ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت إيران هي نفسها التي سادت الكثير من دول العالم الثالث، لكن كان هناك استثناء وهو عدم حصول ثورات فيها على عكس إيران، ومن ناحية ثالثة لفتت هذه الثورة الأنظار إلى صعود التيار الشيعي.

هذه الثورة لم تكن لتقوم لولا وجود عوامل ساعدت في ظهورها، ففيما تكمن هذه العوامل؟

1.2.2 العوامل التي أدت إلى قيام الثورة في إيران:

يُمكن إجمال العوامل التي أدت إلى قيام الثورة الإيرانية في ثلاث مجموعات: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

1.1.2.2 العوامل السياسية: تميزت فترة حكم الشاه بالتسلط والاستبداد حيث تركزت السلطة في يده، وكان يستعين بالقوات المسلحة للتعامل مع قوات المعارضة داخلياً، انتهج الشاه سياسة الانفتاح على الغرب فكان لسياسياته المتعلقة بزيادة الجامعات والمدارس أثراً في زيادة عدد المتعلمين ما أدى بالشباب الإيراني المتعلم إلى الانخراط في حركة المعارضة بشقيها الديني وغير الديني. (حمادة، 2008، صفحة 74)

2.1.2.2 العوامل الاقتصادية: تميّز الاقتصاد الإيراني باعتماده بشكل كبير على العوائد المرتبطة بالنفط، كما سعى الشاه إلى تدعيم وتشجيع المؤسسات المالية والبنوك الكبرى وهذا شكل تهديداً مباشراً لسيطرة البازار على التجارة الإيرانية خاصة الداخلية، كما حاول الشاه التأثير في المؤسسة الدينية من خلال حرمانها من أعداد كبيرة من طلاب العلوم الدينية الذين أخذوا في التوجه إلى التعليم المدني وبالتالي

حرمانها من التمويل الذي كان يأتيها من البازار، وهذا ما أدى إلى تحالف البازار والطبقة الوسطى ورجال الدين فيما بينهم ضدّ الشاه وأسهمت في إهيار نظامه.

وقد أثر إهيار أسعار النفط في النصف الثاني من السبعينيات على الاقتصاد الإيراني الذي عانى التضخم والكساد، ولعل أحداث العنف التي سادت المدن الإيرانية وتحطيم البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، وكذا إضراب عمال النفط في ميناء عبدان أثر بشكل كبير على موارد الدولة وأضعف النظام، يُضاف إلى كل هذا الفساد المالي والإداري كان لهما الأثر المباشر في انهيار النظام اقتصادياً.

كما أنّ سياسة الشاه في جعل إيران تؤدي دوراً إقليمياً متميزاً، أدى إلى تخصيص مبالغ طائلة على تسليح الجيش الإيراني، حيث ذكرت بعض المصادر أنّ حوالي 9% من الناتج المحلي القومي الإجمالي كانت توجه إلى ميزانية الدفاع. (حمادة، 2008، الصفحات 76-77)

3.1.2.2 العوامل الاجتماعية والثقافية: إنّ قيام الشاه بتشجيع التعليم المدني شكّل تهديداً لمكانة المؤسسة الدينية في المجتمع الإيراني وحرمانها من موارد كبيرة، ما أحدث انقطاعاً في النسيج الثقافي والاجتماعي الإيراني بين الماضي والحاضر، وهذا أدى إلى أزمة هوية لدى الشباب الإيراني فصارت إيران ذات ماضٍ ينتمي لحضارة فارسية قديمة وحاضر ومستقبل مرتبطان بالغرب.

سعى الشاه جاهداً في تقليل الاعتماد على الترابط بين الدين والسياسة، و تصاعدت بذلك حركة معارضة تغريب المجتمع الإيراني من ثلاث قوى رئيسية، أولها تلك المرتبطة بالتيار الليبرالي الذي قاده الدكتور مصدّق وقد ارتبط بالفكر الوطني وبحركة تأميم النفط، غير أنّ هذا التيار الليبرالي فقد الثقة داخلياً وخارجياً، ثانياً قوى اليسار التي ارتبطت بشكل كبير بجماعة "مجاهدي خلق"، هذه الجماعات اليسارية وإن كان هناك قيود عليها من الناحية السياسية فقد تبنت مشروعاً معارضاً للتوجه الغربي للشاه من منطلق إيديولوجي معادي للرأسمالية، وقد حققت نجاحات ملحوظة وسط الشباب المتعلم ولكنها لم تستطع منافسة القوى الدينية، وثالثها وأخرها المؤسسة الدينية حيث يُعتبر المذهب الشيعي هو السائد في إيران، ولعلّ المميز في إيران هو تلك العلاقة الموجودة بين الفرد والعالم (المكانة التي يحتلها الإمام)، فقد استطاعت هذه المؤسسة الدينية تقديم البديل لقطاعات متزايدة من الشعب التي عانت من انخفاض وتدهور مستوى المعيشة، إضافةً إلى انعدام المشاركة السياسية وتزايد مستوى القمع، وقد أدى الشعور بزيادة التغريب في المجتمع الإيراني إلى ظهور أزمة على مستوى الهوية، واستطاعت القوى الدينية من إستي غاب المنفصلين عن النظام حيث تمت تعبئتهم ضده حتى انهيار في 1979 ونجحت الثورة الإيرانية. (حمادة، 2008، الصفحات 80-81)

وبناءً على ذلك سلك النظام السياسي الإيراني ومؤسسات صنع القرار السياسي منحاً آخر يختلف تماماً عن سابقه، مع تفرّده بخصوصية مؤسسة المرشد التي لا توجد إلا في إيران.

2.2.2 النظام السياسي الإيراني بعد الثورة: يتسم النظام السياسي الإيراني بخاصية فريدة إذا ما قورن بباقي النظم السياسية، فهو نظام يمزج بين الإرث التاريخي الشيعي والنظم السياسية المعاصرة.

والملاحظ أيضاً في هذا النظام وجود مؤسسة مركزية ممثلة في شخص المرشد الأعلى يُضاف إليها المؤسسات التقليدية والمتمثلة في السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية والقضائية.

1.2.2.2 العوامل الإيديولوجية: ونقصد بها الفلسفة السياسية للنظام في إيران والمتمثلة في

نظرية ولاية الفقيه، حيث تعود جذور هذه النظرية إلى الإمام الخميني الذي وضع الأساس والإطار النظري لفلسفة النظام السياسي الحالي في إيران.

ويعتبر كل من الباحثين "شيرين هانتر" (S.Hunter) و"روح الله رمضاني" (R.Ramzani) الإيراني الأصل والأمريكي الجنسية، من القلة القليلة التي تناولت تدخل رجال الدين ووجهات نظرهم في السياسة الدولية، واستطاعا تقديم عناصر ذات أهمية علمية فـ"شيرين هانتر" تقول في كتابها "إيران والعالم الإستمرارية في العقد الثوري" «Iran and the world: Continuity in a Revolution any Decade» أنّ محور تفكير الخميني في السياسة الخارجية لا يقوم على مفهومي دار الحرب ودار السلام وإنما على مفهومي المستكبرين والمستضعفين، ووفقاً لهذه النظرية الجديدة فإنّ دور الدولة (الإسلامية حسيهم) لا يتوقف على حماية دار السلام أو الإقليم الإسلامي فحسب وإنما يشتمل أيضاً على المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدول الإسلامية أو غيرها مع الخاصية المميزة للعالم الإسلامي،

في حين حاول روح الله رمضاني إرجاع نظرية الخميني إلى أصول ذات علاقة بالثقافة الإيرانية، وفي دراسته التي حملت عنوان "السياسة الخارجية الإيرانية: الأصول المتضاربة" «Iran's Foreign Policy: Contending orientations»، يُعطي صورة أشدّ إيضاحاً عن مدى تقارب الأصول النظرية الإيديولوجية السياسية بالثقافة الإيرانية فقد قام "رمضاني" بربط بعض المفاهيم الجديدة مثل "سياسة التوازن" و"عدم الانحياز" بالجذور الثقافية والحضارة الفارسية القديمة، ويعتقد هذا الأخير أنّ نظرية ولي الفقيه تحتوي على ثلاث عناصر أساسية في السياسة الدولية، أولها الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية والتي لم تعد مقتصرة على العالم الإسلامي فقط، ثانياً مزج هذه الرؤية بالثقافة الإيرانية حتى تكسب التفاعل الجماهيري معها، ثالثاً عالمية السياسة الإسلامية بحيث تصبح غير محدّدة فقط في المساعدة الإسلامية. (سهر، 1999، صفحة 10)

فالخميني من خلال نظرية ولاية الفقيه جعل سلطة التشريع تنحصر بالله عز وجل، كما أنّ ولاية الفقيه تتمدّد من المجال الديني إلى المجال السياسي وتكون بذلك كلمتهم حجة على الناس وحكامهم؛ ويكون الخميني بذلك قد أدخل الدين بقوة في المجال السياسي مناهضاً بذلك تيار الحجّية في الفكر الشيعي الذي يرى أنّه لا يحق للمجتمع التدخل في السياسة إلى حين عودة الإمام المنتظر؛ في حين كانت نظرة الخميني أحقية القائد في الحكم إلى حين عودة الإمام المنتظر.

وعليه يتضح أنّ الولي (نظرية الفقيه) تُعد محوراً أساسياً مؤثراً في السياسة الخارجية الإيرانية العليا منها: كالصلح مع إسرائيل والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنّ هذه الفلسفة السياسية القائمة على نظرية ولاية الفقيه تُمثل أساسيات لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال الحياد عنها، متمثلة في إستحالة

الدخول في أحلاف مع القوى الكبرى كونها تُخلّ بمبدأ الإستقلالية وقاعدة لا شرقية ولا غربية، وكذلك إبرام تحالفات تُخلّ بالمصلحة الوطنية وإعتبارات الشيعة. لنصل في الأخير إلى القول أنّه رغم الإتصال العضوي الموجود بين العوامل القانونية والإيديولوجية بالسياسة الخارجية، فهي تبقى ذات غطاء نظري قابل للمرونة إلى حد معين على حسب المستجدات، ذلك أنّ المذهب الجعفري المُتبني في إيران يُقرّ بالتجديد والتحديث في الآراء الإجتماعية والسياسية وحتى الشرعية، هذا ما يترك الباب مفتوحاً أمام الإجتهد لتفادي الجمود النظري الذي ينعكس على الدولة داخلياً وخارجياً، على أن تكون هذه المرونة في نطاق المسوح به فقط.

2.2.2.2 النظام السياسي الإيراني ومؤسسات صنع القرار الرسمية:

يُسم النظام السياسي الإيراني بمحورية المرشد والذي يجعل منه المرجع النهائي لكل قرار، فأهميته تتجاوز باقي المؤسسات المشكلة للنظام السياسي ولصنع القرار، إضافةً إلى السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية، كما يقوم النظام بالجمع بين الإنتخاب المباشر وغير المباشر للمناصب العليا.

وتتمثل أبرز المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الإيراني وصنع القرار في:

أ- المرشد: نظراً لكون ولاية الفقيه تُعدّ من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية فنظامها يستقيم بها ويكتسب شرعية منها، وعليه فإنّ المرشد يتمتع بوضع شديد التميّز ذلك أنّه يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة.

وتنص المادة 57 من الدستور: "على أنّ السلطات الحاكمة في جمهورية إيران هي السلطة التشريعية التنفيذية والقضائية، وهي تمارس صلاحيتها بإشراف وليّ الأمر المطلق وإمام الأمة وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض". (مسعد، 2002، صفحة 78)

ونجد أنّ المادة 110 من الدستور تُفصّل مسؤوليات القائد وصلاحيات منصبه وهي محددة في:

- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران ، بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، والإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

- إصدار الأمر بالإستفتاء العام، والقيادة العامة للقوات المسلحة.

- إعلان الحرب والسلام وله كذلك صلاحية تنصيب وعزل وقبول إستقالة كل من:

* فقهاء مجلس صيانة الدستور.

* أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

* رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية الإسلامية.

* رئيس أركان القيادة المشتركة.

* القائد العام لقوات الحرس الثوري ، والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

- عزل رئيس الجمهورية مع مراعاة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس المادة 89 من الدستور.

- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد إقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد (المرشد) أن يوكل شخصاً لأداء بعض وظائفه وصلاحياته. (مسعد، 2002، صفحة 79)

ويُعدّ هذا المنصب أعلى منصب في إتخاذ القرارات في السياسة الخارجية للجمهورية، فله تأثيرٌ على مجريات السياسة الخارجية مع مراعاته لصلاحيات وإمكانيات مجمع تشخيص مصلحة النظام على الرغم من الصفة الإستشارية له، خاصةً وأنّ أعضاءه الدائمين والمؤقتين يتم تعيينهم من قبل القائد. (ازدي، 2000، صفحة 91)

ويعود الدور الجوهرى للمرشد في عملية صنع القرار الداخلى والخارجى في إيران لأسباب عدّة منها: (مسعد، 2002، صفحة 180)

- التطوير الذى أدخله الخميني على ولاية الفقيه، والذي أعطى بموجبه للمرشد صلاحيات البث في الشأنين الديني والسياسي.
- هذا التطوير تمّ تأكيده وتعميقه في تعديلات دستور 1979 بعد عشر سنوات من سريانه.
- إرتباط المرشد بشبكة من العلاقات والمصالح والتفاعلات مع أهم مراكز التأثير في النظام الإيراني.
- يتمّ النظر إلى قرارات المرشد كحكم يسمو فوق كل الخلافات السياسية والتحزبات الإيديولوجية، والمثال على هذا التدخل الذي قام به المرشد بطلب من "الإصلاحيين" لحسم الأزمة المحتدمة حول نتائج الدورة الأولى للإنتخابات التشريعية لسنة 2000؛ فقد قام مجلس صيانة الدستور باتخاذ قرار إلغائها وفي عدد من الدوائر التي فاز فيها "الإصلاحيون" فاتجهوا إلى المرشد الذي قرّر إغلاق ملف الإنتخابات والفائزين فيها، وبهذا يتضح ثقل المرشد في النظام السياسي وصنع القرار في إيران.
- ب- السلطة التنفيذية: تتمثل في

- رئيس الجمهورية: هو المسؤول عن تنفيذ الدستور و رئيساً للسلطة التنفيذية ماعدا المجالات التي ترتبط مباشرة بالقائد، وهو أعلى منصب رسمي بعد منصب القائد، و من موقعه فإنّه يوازي رئيس الحكومة في أي بلد آخر، ويتعهد أمام القائد بالحفاظ على الدستور وبذلك فهو ليس

المرجع الأوّل في البلاد ولا يعود له قرار الفصل في القضايا المصيرية. (عترسي، 2006، صفحة 104)

يتمّ إنتخابه من الشعب مباشرة لمدة أربعة أعوام ولمرتبتين فقط، ويكون الرئيس شيعي جعفري طبقاً للمادة 115 من الدستور. (وليد، 2010، صفحة 156)

من صلاحياته، تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى وعزلهم، يتّراس مجلس الوزراء والمجلس الإقتصادي الأعلى، ويستقبل بتقديم الإستقالة إلى المرشد وفي حال عدم قبوله يستمرّ بمنصبه، ويتولّى منصب الرئاسة في حال وفاته أو إستقالته أو مرضه لأكثر من شهرين نائبه بعد موافقة المرشد. (البسيوني، 2006، صفحة 207)

- نواب الرئيس: من التطورات اللافتة التي أعقبت التعديلات الدستورية في 1989 على السلطة التنفيذية، هو التوسع في حق رئيس الجمهورية في تعيين معاونين ونواب له مع إختصاص النائب الأوّل بوضع متميز؛ هذا التوسع أدى إلى إلغاء منصب رئيس الوزراء، فهذا النائب أصبح مخوّل له أداء وظائف رئيس الجمهورية في حال: وفاته أو عزله أو مرضه لأكثر من شهرين وذلك بعد موافقة القيادة، وبذلك فإنّ دور هذا النائب الأوّل للرئيس ربما يزيد من فرصته في الترشيح لخلافته. (مسعد، 2002، صفحة 98)

- مجلس الوزراء: مجلس الوزراء يتبع سلطات رئيس الجمهورية، وبوصفه شخصية قانونية يستطيع أن يتخذ القرارات بشأن السياسة الخارجية، ويخطط لها بحيث يتمّ ذلك في شكل بيانات وقرارات يتخذها في إجتماعاته، ويُعلم بها وزارة الخارجية للتنفيذ بعد أن يقدمها لمجلس الشورى الإسلامي كي يصادق عليها. وقد تعاقب على منصب رئاسة الوزراء في إيران قبل إلغاءه خمس أشخاص هم: مهدي بازرگان، محمد علي رجائي، محمد جواد باهيز، محمد مهديوي كني، ومير حسين موسوي. (البسيوني، 2006، الصفحات 212-213)

ت- السلطة التشريعية:

في إيران تتألف السلطة التشريعية من:

- مجلس الخبراء: يتألف مجلس الخبراء من 86 رجل دين، ينتخبهم الشعب لمدة ثماني سنوات، أعضاء هذا المجلس يقومون بانتخاب المرشد الأعلى من بين صفوفهم، يجتمع أعضاء هذا المجلس مرة واحدة على الأقل كل عام لمدة يومين، إضافةً إلى الإجتماعات غير عادية التي يُمكن أن يعقدها المجلس في وقت الأزمات، وبحسب قانون المجلس الذي وُضع في 1980 تقوم كل محافظة من محافظات الجمهورية الإسلامية الثماني والعشرون بانتخاب رجل دين يُمثلها في

مجلس الخبراء، وإذا زاد عدد سكان المحافظة على مليون نسمة، يحقّ للمحافظة إنتخاب ممثل إضافي في المجلس عن كل نصف مليون نسمة إضافية. (بوختا، 2003، الصفحات 85-86)

- مجلس الشورى الإسلامي: يُمثل السلطة التشريعية للدولة، وقد تمت زيادة عدد مقاعده من 270 إلى 290 عام 2007، ويتم إنتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة ويُحدّد الدستور الإيراني صلاحيات مجلس الشورى في ثمان وعشرون مادة (المواد 90-92) التي تتراوح بين قضايا الأمن القومي (إعلان الحرب، حالة الطوارئ، التصديق على المعاهدات ومنح الحقوق الخاصة لإقامة قواعد عسكرية)، إلى المسائل الإقتصادية (الإقتراض، تعيين خبراء أجنب)، وأيضاً فيما يتعلق بالمسؤولية التنفيذية (مثل التصديق على تعيين أعضاء مجلس الوزراء وتوجيه الاتهام بالتقصير). (البسيوني، 2006، صفحة 217)

وتبقى قراراته في حاجة إلى تصديق مجلس صيانة الدستور لتكون نافذة، وقد عرفت إيران حتى الآن تسع مجالس شورى منذ 1979، وتُمثل الأقليات الدينية في المجلس على أساس نائب واحد لكل من الزرادشتية واليهود، كما يُمثل المسيحيون من الآشوريين والكلدان بنائب واحد، والمسيحيون الأرمن لهم نائبان أحدهما يُمثل أرمن الشمال والآخر يُمثل أرمن الجنوب. (وليد، 2010، صفحة 159)

- مجلس صيانة الدستور: ويطلق عليه البعض مجلس الوصاية ومجلس الرقابة على القوانين، غير أنّ ما ورد بالدستور هو مجلس صيانة الدستور، ويتكون من إثني عشر عضواً يحددون مدى توافق القوانين التي يجيزها البرلمان مع الشريعة الإسلامية، فإذا لم تجتز القوانين هذا الإختبار يُحيلها المجلس مرة أخرى إلى البرلمان للمراجعة، وبهذا يكون للمجلس دور الهيئة البرلمانية الأعلى في الواقع العملي، وهذا ما توضحه الدورة البرلمانية الثانية (1984-1988) (مدى إستخدام المجلس لهذا الحق) حيث رفض في هذه الدورة أكثر من 27% من إجمالي القوانين ومشروعات القوانين التي أعدها البرلمان، ويكون ستة من أعضاء المجلس فقهاء دينيين يُعينهم المرشد الأعلى لفترة ستة أعوام، بينما الستة الآخرون هم فقهاء قانونيون يُعينهم البرلمان بتوصية من رئيس السلطة القضائية ويتجدّد أعضائه كلّ ثلاث سنوات. (بوختا، 2003، صفحة 84)

وبحسب الدستور الإيراني فإنّه لا مشروعية لقرارات مجلس الشورى الإسلامي إلّا بوجود مجلس صيانة الدستور، ومن صلاحياته المصادقة على قرارات مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الخبراء

والاستفتاءات، كما أنّ له الحق في الاعتراض على المرشحين للرئاسة أو الشورى أو مجلس الخبراء، ويبقى مرجعاً رئيسياً في تفسير الدستور، وهو بذلك يتحكم في عملية تحديد من يحكم إيران وهنا تكون السيادة غير مطلقة للشعب.

ث- السلطة القضائية:

في الفصل الحادي عشر من الدستور الإيراني تتحدّد صلاحيات السلطة القضائية في التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، الشكاوى، الاعتداءات، والفصل في الدعاوى واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في ذلك، أيضاً صيانة الحقوق العامة، بسط العدالة والإشراف على حسن تنفيذ القوانين. ومع أنّ الدستور الإيراني أشار في الفصل الخامس منه إلى استقلالية السلطات الثلاث عن بعضها البعض، إلّا أنّ هذه الاستقلالية لم تثبت فعلياً للسلطتين التنفيذية والتشريعية بالنظر إلى الدور المحوري للمرشد في إطارهما، و بدورها لم تتحقق بالنسبة للسلطة القضائية لنفس السبب. (البسيوني، 2006، صفحة 220)

ج- مؤسسات عابرة للسلطات:

والمقصود بها تلك المؤسسات التي تُمارس في إطارها السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية والقضائية) في التشكيل أو الوظائف، وبالتالي يصعب نسبها إلى أيّ من ثلاثتها بشكل منفرد وينطبق هذا الوضع على كل من:

- مجلس الأمن القومي: هذا المجلس يتكون من رؤساء السلطات الثلاث ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول التخطيط والميزانية ومندوبين يُعيّنهم القائد ووزراء الداخلية والخارجية والأمن، و يتولى رئيس الجمهورية رئاسة هذا المجلس الذي يُعتبر مصدراً للسياسة الخارجية ومُراقباً لتحركاتها ومواقفها، وقد أُجملت مهام مجلس الأمن القومي في المادة 176 من الفصل العاشر من الدستور وتتمثل مهامه في: تأمين المصالح الوطنية، حراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية. (البسيوني، 2006، صفحة 221)
- مُجمع تشخيص مصلحة النظام: كانت نشأة هذا المُجمع بطلب من الخميني في 12/12/1988 قبيل تعديل الدستور في 1989، لغرض الفصل في النزاع بين مجلسي الشورى وصيانة الدستور على شرعية التشريعات، وهذا بعدما ازداد نزاعهما الذي شكّل تهديداً بشلّ نشاط العملية التشريعية. (مسعد، 2002، صفحة 127)

هذه هي أهم المؤسسات الرسمية المشكّلة للنظام السياسي الإيراني بعد الثورة، ومن خلال هذا العرض يُمكن أن نستنتج أهم سماته في النقاط التالية:

السلطة السياسية في إيران مركزها الرئيسي هو المرشد الأعلى، ولعل المفارقة في هذا النظام هو انتخاب المرشد من قبل مجلس الخبراء، غير أنّ المرشد يتحكم في هذا الأخير من خلال أنّ مترشحي مجلس الخبراء الذي ينتخبهم الشعب لابد أن يحضوا بموافقة مجلس صيانة الدستور، كما أنّ مجلس صيانة الدستور نصف أعضائه يعينون من قبل المرشد والنصف الآخر منه يعينه رئيس مجلس القضاء، هذا الأخير (المرشد) هو الذي يقوم بتعيينه وهذا ما يجعل من المرشد هو المتحكم في مجلس الخبراء على الرغم من انتخابه للمرشد.

نجد أنّ مجلس صيانة الدستور له من الأهمية ما يجعله الحلقة الأخرى في النظام بعد المرشد في هيكلية النظام، وذلك لتحكمه في مجلس الخبراء ومجلس الشورى وفي المترشحين للرئاسة، ويُعتبر مجلس الأمن القومي هيئة مهمة في النظام السياسي الإيراني باعتباره يُمثل هيئة إتخاذ القرارات الإستراتيجية. وإذا كانت هذه أهم خصوصياته فإننا نجد أنّها أضفت على النظام السياسي الإيراني نوعاً من التشابك والتعقيد، والتي تبدو بصورة واضحة من خلال المزج الموجود بين نوعين من المؤسسات: (ناجي، 2004، صفحة 14)

- النوع الأول: يتعلق بالمؤسسات المنتخبة والتي طبقاً لما جاء في الدستور الشعب من يختارها، وهو ما يسمح له بالمشاركة في إتخاذ القرار والمؤسسات المعنية هي: رئاسة الجمهورية، مجلس الشورى الإسلامي ومجلس خبراء القيادة ومجالس الشورى المحلية (البلديات).

- النوع الثاني: يتعلق بالمؤسسات المعيّنة والتي يُهيمن عليها رجال الدين، وتُمارس صلاحياتها وسلطاتها في إطار الدستور، هذه المؤسسات تستطيع المشاركة في عملية صنع القرار وهذا ما يؤدي إلى الانتقاص من مشاركة الشعب في إتخاذ القرار، ويفرض صبغة تسلّطية على النظام، تتمثل هذه المؤسسات في: مجلس صيانة الدستور (هو القسم الثاني من السلطة التشريعية)، السلطة القضائية وقد أُضيف إليهما مُجمع تشخيص مصلحة النظام.

ويُضاف إلى هذه المؤسسات الرسمية النخب و الأحزاب السياسية في إيران باعتبارها تُمثل جزءاً غير رسمي في النظام السياسي.

3.2.2.2 النخب والأحزاب السياسية الجزء غير الرسمي في النظام السياسي:

● النخب السياسية: النخبة السياسية في إيران عرفت تنامي واضح في حجمها ودورها ولو ضمن القيود، وذلك خلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العراقية الإيرانية، ولُوَحظ على هذه النخب تزايد خطابها الديمقراطي على حساب الخطاب الديني، وتتمركز بكثرة في طهران، قم ومشهد.

ونجد أنّ النخبة الإيرانية موزعة على تيارات عدّة نذكر منها: (وليد، 2010، الصفحات 171-172)
أ- الراديكاليون: ويتبنون فكر "علي شريعتي"، ويتمركزون في النخبة المثقفة وطلاب الجامعات، يؤكدون على فكرة العدالة الاجتماعية فكرهم قريب من منظمة مجاهدي خلق.

ب- العسكريون: يتمحورون حول "فكر الخميني" من المنادون بالثورة الثقافية والسياسية، يجعلون من العنف وسيلة لتحقيق الأهداف الثورية فهو في نظرهم مشروع، يتركز جمهور هذا التيار في طلاب المعاهد الدينية وقسم من البازار وبعض رجال الدين.

ج- الليبراليون: هذا التيار يُولي إهتماماً كبيراً لفكرة العصرية والتحديث، ويدعوا أيضاً للمثاقفة مع الغرب دون فقدان الهوية الذاتية، يتركز جمهورهم بين معلمي المدارس وداخل البازار ويمزجون بين المنظور الشيعي والقومية.

د- المحافظون: يُهيمن على هذا التيار رجال الدين المتشددون على إلزامهم الصارم بالقيم الدينية، نجدهم في البازار والبرجوازية الصغيرة وهم أقلّ ميلاً للعنف.

ومن أهم الخصائص التي تتميز بها النخبة في إيران، هي أنّها نخبة عائلية ترتبط فيما بينها بوشاح القرابة والنسب والمصاهرة، بحيث نجد أنّ أفراد العائلة الواحدة في أكثر من موقع وهذا ما يجعلنا نطلق عليها إسم عائلية النخبة، وتتميز بضعف دوراتها ذلك أنّ الشخص الواحد يستمر في منصبه لفترات طويلة أو بتقلبه في مواقع مختلفة على مدار حياته، وتكمن أهميتها من خلال إعدادها لكوادر الدولة، فمنها تتشكل المؤسسات الرسمية الإيرانية.

● الأحزاب السياسية: يُعدّ "حزب جمهوري إسلامي" أول الأحزاب الجديدة في الثورة الإيرانية والذي تشكل في 1979 يُضاف إليه "حركة إيران"، وقد سمحت الدولة في 1998 بإنشاء الأحزاب ما فتح المجال أمام عدد كبير منها، غير أنّ الملاحظ عليها هو انتهابها لنوع من التكتلات من 1988-2008.

ويُعتبر التيار المحافظ والإصلاحي أهم تيارين سياسيين في إيران، والذي ينضوي تحتهما العديد من الأحزاب السياسية.

أ. المحافظون: يؤمنون بنظرية ولاية الفقيه.

يعتقد محافظوا إيران ايديولوجية ترى الغاية الأساسية للدولة هي تحقيق إرادة الله على الأرض، وعليه فإنّ هذه المهمة تقتضي تولي الحكم من قبل رجال الدين أو علمانيين شرط أن يكونوا مخلصين للإسلام، ويؤكدون على أنّ إيران غير مستعدة للسماح للرؤى والأفكار الناقصة اللاإلهية التي تهدف إلى تعزيز سلطة الفرد بأن تطغى على حياتها السياسية والاجتماعية. (وليد، 2010، صفحة 174)

المعروف عن المحافظين ولاءهم للنظام ومؤسسته الرئيسية المتمثلة في المرشد الأعلى، فحسبهم فإنّ سلطات المرشد الأعلى لا ينبغي لها أن تخضع لتمحيص الناخبين، هذا الأمر يجعل من الصلاحيات الممنوحة للمرشد تضفي طابع الديكتاتورية على قراراته وهو ما يراه المحافظون أمراً مشروعاً.

ب. الاصلاحيون: ارتبطت خلفياتهم الفكرية بعدد من العاملين في مركز الدراسات الإستراتيجية، كما ساهم في بلورة أفكار هذا التيار قوى مثل "منظمة مجمع روحانيون مبارز" و"منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية"، وبعض الطلبة وكتابات بعض الصحفيين أمثال: "ما شاء الله شمس الواعظين"، ولعلّ أهم هدف تمّ تحقيقه هو وصول "خاتمي" إلى رئاسة الدولة في 1997 وتبنوا شعار "تحويل الأعداء إلى نقاد وتحويل النقاد إلى مؤيدين".

ج. الأحزاب الوسطية والصغيرة: هي في معظمها أحزابٌ صغيرة تُؤيد الإنفتاح والاندماج في السوق العالمي، ونجدهم يميلون نحو التراجع عن المشروع النووي نذكر من أبرزها: "حزب التطوير والتحديث" و"حزب اعتدال طالبان"، ونجد الأحزاب الصغيرة ممثلة في: "حركة الحرية" و"حزب الأمة الإيراني".

د- أحزاب وتنظيمات معارضة ذات طابع سلمي أو معارض: نذكر منها "مجاهدي خلق" بقيادة "مريم رجوي"، "الحزب الديمقراطي الكردستاني" وغيرهما.

يُضاف إلى هذه الأحزاب المعارضة، أحزاب ذات طابع إثني وعددها 16 حزباً يجمعها مؤتمر القوميات الإيرانية ويُمثّل فيها الأكراد بثلاثة أحزاب ونفس الشيء بالنسبة للبلوش وغيرهم. وبالنسبة للدخل الإيراني هناك معارضة لكن لا يُسمح لها بالدخول في المعترك الانتخابي، وهي مجتمعة في تحالف "القوى الدينية القومية". (وليد، 2010، صفحة 176)

وما يمكن أن نستنتجه من البنية الحزبية في إيران، هو أنّ هذه الأحزاب ترتبط بوزن قياداتها أكثر من إرتباطها بمضمون وتوجهات الحزب، زيادةً على هذا يُلاحظ في النسيج الحزبي الإيراني ارتباطه بفترة الانتخابات بشقيها التشريعي والرئاسي فكثيراً ما تكون الأحزاب ذات صبغة مؤقتة.

ومع ذلك فقد أعطت هذه البنية الحزبية لإيران نوعاً من الترسّخ الديمقراطي تمثّل بالأساس في ترسيخ فكرة اختيار السلطة بالانتخابات، كذلك فكرة التداول على السلطة وهذا ما منحها خاصية مهمة نحو سعيها التدريجي في سبيل استقرار القيم الديمقراطية المكتسبة إلى الآن.

3. الخاتمة:

في الأخير نخلص إلى أنّ السياق التاريخي للفرس والشيعة له ماله من التأثير على النظام السياسي، لأنّ البعد الفارسي الشيعي طغى لفترة طويلة على سياسة إيران الخارجية التي بدأت تنصهر في اتجاه تحقيق المصالح القومية المجردة من الحسابات الدينية.

كما أنّ احتواء إيران لقوميات وأديان وطوائف مختلفة لها امتدادات في البلدان المجاورة، يجعل إمكانية اختراق هذا النسيج ممكناً نتيجة للثورات القائمة في دول الجوار الإيراني.

في حين نجد أنّ النظام السياسي وفقاً لما حدّده الدستور يُدار بواسطة مجموعة من المؤسسات المختلفة، والتي نص الدستور على بعض منها، في مقابل عدم النص على البعض الآخر ومع ذلك فهي تؤثر في عملية صنع القرار، لأنّ الدولة والثورة لهما علاقة تداخل في تشكيل المؤسسات السياسية وآلية عملها

في إيران، يُضاف إلى كلّ هذا مدى استمرارية تأثير الأفكار الخمينية على مكونات النظام والتي لا تأبى إيران أن تخرج عن إطارها.

لقد صارت الجمهورية الإيرانية تحسب تحركاتها بدقة في محاولة منها تقدير سلوكها السياسي الخارجي، سواءً كان سلوكاً إيجابياً أو سلبياً مع أخذها في عين إعتبارها مصالحها القومية عند صياغة سلوكها، ولعلّ تكيفها الواقعي هو الذي مكّنها من إنتزاع دور إقليمي فاعل ومؤثر رغم الضغوطات التي تُمارس عليها بشأن برنامجها النووي.

4. قائمة المراجع:

- 1- أمل حمادة. (2008). *الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة الى الدولة*. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- 2- بيزن ازدي. (2000). *مدخل الى السياسة الخارجية لمهورية ايران الاسلامية*. (سعيد الصباغ، المترجمون) القاهرة: الدار الثقافية للنشر.
- 3- حسن الرشدي. (10 07, 2007). *الديموغرافية الإيرانية واثرها على البيئة السياسية*. تاريخ الاسترداد 23 03, 2016، من www.albainnah.net.
- 4- خالد البسيوني. (2006). *التحول العاصف في إيران*. القاهرة: دار الاحمدى للنشر.
- 5- طلال عتريسي. (2006). *الجمهورية الصعبة في تحولاتها الداخلية وسياساتها الاقليمية*. بيروت: منشورات الحلب الحقوقية.
- 6- عبد الحي وليد. (2010). *ايران مستقبل المكانة الاقليمية*. الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف.
- 7- عبد الله ثناء فؤاد. (01 01, 1999). *أكراد ايران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الاقليمية*. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المحرر) *السياسة الدولية* ، صفحة 104.
- 8- محمد عباس ناجي. (01 01, 2004). *من يحكم ايران؟ التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران ، قضايا: محاولة لبلورة تطورات جارية*. *المركز الدولي للدراسات المستقبلية* ، الصفحات 12-23.
- 9- محمد عبد الله يوسف سهر. (1 10, 1999). *السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار*. *السياسة الدولية* ، الصفحات 10-21.
- 10- نيفين عبد المنعم مسعد. (2002). *صنع القرار في ايران والعلاقات لعربية الإيرانية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 11- ويلفرد بوختا. (2003). *من يحكم ايران؟ بنية السلطة في الجمهورية الاسلامية الإيرانية*. (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المترجمون) ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.